journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X

المجلد: 36	العدد: 02	السنة: 2022	الصفحة: 350–367	تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36	N° : 02	Year :2022	pages : 350-367	Date of Publication :13-10-2022

DOI : 10.37138/1425-036-002-019

الأحكام الانتقالية وضمان مبدأ الأمن القانوني في الدساتير المغاربية

Transitional Provisions and Ensuring the Principle of Legal Security in the Maghreb Constitutions

الدكتورة صليحة كبابي
saliha.kebbabi@univ-constantine3.dz
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة3

تاريخ الارسال:2020/10/29 تاريخ القبول: 2022/10/02

I. الملخص:

تمثل الأحكام الانتقالية في الدساتير، صيغا وحلولا ظرفية للمشاكل القانونية التي تكون نتيجة لوضعيات طارئة مؤقتة ومحدودة زمنيا، وهي الوضعيات التي تمتد من تاريخ إصدار نصوص دستورية جديدة واعتمادها، إلى نهاية إرساء المؤسسات الدستورية والوكالات والمناصب الجديدة، بما يخلق التواصل بين نصين دستوريين، الأول قديم رُفضت نصوصه وأحكامه، والآخر فرضته مستجدات وضع معين. وهو ما تحاول بحثه هذه الورقة، من خلال توضيح أهمية تلك الأحكام في تحقيق التواصل والاستقرار، الذي يقترن بمبدأ "الأمن القانوني" كركيزة أساسية لقيام دولة القانون والحريات والتحول الديمقراطي، كما أنه آلية لضمان استقرار مؤسساتها وحماية الحقوق والاوضاع القانونية من جهة، وما يتبع ذلك من ثقة الأفراد في النظام القانوني من جهة أخرى كنتيجة ايجابية لعملية الانتقال.

الكلمات المفتاحية: الاحكام؛ الانتقالية؛ الامن؛ القانوني؛ الاستقرار.

. ABSTRACT:

transitional provisions in constitutions represent formulas and circumstantial solutions to the legal problems that result from temporary and time-limited emergency situations, and which extend from the date of issuance of the new constitutional texts, to the end of the constitutional institutions' establishment. this is what this paper is

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X

المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022

Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022

DOI : 10.37138/1425-036-002-019

trying to discuss; by clarifying the importance of these provisions in order to achieve communication and stability, which is associated with the principle of "legal security" as a basic pillar of freedoms, provisions transition and the state of law.

Keywords : Transitional; provisions; Legal ; Security; Democracy

1. مقدمة:

الدستور هو القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدول، ومجموع المبادئ المنظمة للعلاقات بين مختلف السلطات فيها. وتقاس قوة الدساتير بطول الفترة التي مرت بها دون تعديل أو اعتراض عليها من قبل المجتمعات والشعوب. غير أنه كلما زادت التعديلات أو حدثت الأزمات زادت الضرورة لإحداث الإصلاحات الدستورية بما يتماشى وطبيعة الفترات الانتقالية في الدولة التي تعاني أوضاعا استثنائية: كنهاية حرب أو ثورة أو نهاية نظام استبدادي تسلطي. وتقتضي هذه الفترات تبني مجموعة من الأحكام التي تسهم في ضمان المرور المرن والسلمي من مرحلة تطبيق القواعد الدستورية القديمة إلى مرحلة تصميم ونفاذ قواعد جديدة ترتبط بوضع دستور يتماشى وطبيعة الانتقال التي تُؤَسَس في الغالب على الشرعية وبناء دولة القانون. وتقتضي عملية الانتقال وبناء دول الحقوق والحريات اعتماد آليات دستورية تضمن التحول دون الوقوع في فراغات قانونية قد تتسبب في خلل على مستوى مؤسسات الدولة وهياكلها البنيوية، مما يعرض الحقوق والواجبات الفردية والجماعية للتوقف.

وتمثل الأحكام الانتقالية بوصفها صيغا مؤقتة، وحلولا ظرفية للمشاكل القانونية التي تهدف إلى توجيه الوضعيات المؤقتة والمحدودة زمنيا، وهي الوضعيات التي تمتد من تاريخ إصدار نصوص دستورية جديدة واعتمادهما إلى نهاية إرساء المؤسسات الدستورية والوكالات والمناصب الجديدة، بما يخلق التواصل بين النصين الدستوريين القديم والجديد، وهو التواصل الذي يقترن بـــ"مبدأ الأمن القانوني" كركيزة أساسية لدولة القانون والحريات والتحول الديمقراطي. ورغم أن هذا المبدأ لم يحض بكثير من الاهتمام في أدبيات الدراسات القانونية ولا السياسية، إلاّ أنه ارتبط كمصطلح بمبدأ أن القاعدة القانونية ليست مطلقة، وأنها في حالة تغير دائم في الزمان حسب التطورات التي تشـــــــــهدها الدولة، لبناء

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

دولة القانون وإرساء مبادئ الديموقراطية، وإيجاد القواعد القانونية الملائمة لعملية التحول، والتي يُمثل مبدأ الامن القانوني عمودها الفقري من حيث ضمان درجة استقرارها وحمايتها للحقوق والاوضاع القانونية من جهة، وما يتبع ذلك من ثقة الأفراد في النظام القانوني من جهة أخرى. وعليه يمكن طرح التساؤل الآتي:

كيف تسهم الأحكام الانتقالية في بناء دولة القانون وتجنب حدوث الفراغ الدستوري ضمانا لمبدأ الأمان القانوني وعدم تعارض النصوص الدستورية؟

الإجابة على هذه الإشكالية تتطلب مراجعة الأسئلة البحثية الآتية:

1- ما مفهوم الأحكام الانتقالية بالنظر إلى دورها في تأمين التواصل بين النصوص القانونية (الجديدة والقديمة) ؟

2- ما هي شروط توفر مبدأ الأمن القانوني، وتجاوز الفراغ الدستوري؟

3- إذا كانت الأحكام الانتقالية هي حلول مؤقتة للمشاكل القانونية، فما هي شروط اعتمادها ومن هي الجهة المخول لها إصدارها، ومتى؟

أهمية الورقة، وأهدافها:

تهدف هذه الورقة إلى محاولة تسليط الضوء على أسباب إصدار الأحكام الانتقالية في الدول التي تعاني بعض المشاكل القانونية المرتبطة بفترات التحول، ومراجعة النصوص القانونية القديمة وتعويضها بأخرى جديدة غير تصحيحية وغير تفسيرية بما يسهم في تجاوز الفراغ القانوني الذي تفرضه مثل هذه التحولات. ونتوقع من هذه الدراسة ما يلي:

- تطوير المعرفة في إطار تقديم المفاهيم المرتبطة بالدساتير الانتقالية؛
- تعميق مستوى الفهم لمختلف المقاربات النظرية المرتبطة بدراسة الأحكام القانونية الانتقالية، وعلاقتها بالدساتير الانتقالية؛
- تقييم بعض الممارسات والسياسات المتعلقة بطريقة إصدار هذه الأحكام وبحث علاقتها بالنصوص الدستورية العادية وقدرتها على تأطير المراحل الانتقالية في فترات الأزمات.

المنهج البحثي وأبرز المفاهيم المستخدمة:

تتطلب عملية توصيف المفاهيم ومقاربتها بأخرى توظيف المنهج الوصفي كآلية ضرورية لجمع وتنظيم عناصر البحث وخطواته، وخطوة لفهم أنماط التفاعل بين مختلف الفواعل، وتقديم مضمون المفاهيم والمصطلحات المستخدمة لتجنب

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

اللبس والاختلاط مع مفاهيم أخرى تقترب منها في المعنى، لكنها مختلفة في الدلالات المعرفية. وهو ما سنحاول تقديمه عبر التعريف بمتغيرات الدراسة وعلاقتها بالمتغيرات الأخرى؛ وهي الديناميكية التي تحيلنا إلى توظيف مقاربة تحليلية لإيضاح الحقائق التي ورغم نسبيتها تظل ضرورية لمقارنة طريقة إصدار الأحكام الانتقالية وعلاقتها بتصميم الدساتير الجديدة.

سيما وأن مسألة التصميم ليست كما يظنها البعض، فالتصميم (المتحدة، 2011، صفحة 21) من عمل خبراء واكاديميين متخصصين في الفقه والقانون، أما الوضع فهو كتابة نصوص الدساتير باتفاق بين مختلف الفواعل في الدولة وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع بمكوناته المتباينة.

الهيكل المقترح: إجراء الدراسة وتأكيد نتائج البحث يفترض الاستناد إلى هيكل الدراسة الآتي:

– المحور الأول ويتناول الأحكام الانتقالية وأهم التعريفات المقدمة لها، وكذا المفاهيم المشابهة، مع ابراز خصائصها والجهات المعنية بإصدارها، وكذا ظروف اعتمادها.

– المحور الثاني ويبحث مفهوم الفراغ الدستوري وعلاقته بكيفية وضع النص الدستوري الجديد بما يؤسس لإقرار مبدأ الأمن القانوني في الدول المعنية بالانتقال من مرحلة دستورية إلى أخرى.

– المحور الثالث؛ ويتضمن قراءة في بعض الدساتير المغاربية وكيفية تعاملها مع الاحكام الانتقالية كآلية للمرور المرن من دستور ازمة إلى دستوري جديد تم وضعه لتجاوز وضعيات غير شرعية، مع بحث الجهات الرسمية المخول لها قانونا اصدار مثل هذه الأحكام.

2. الأحكام الانتقالية: المفهوم والخصائص

تؤكد الدراسات أن حوالي 90% (Voigt Bjornskv, 2020)من الدساتير في العالم تحتوي على أحكام صريحة حول كيفية التعامل مع والوضعيات الانتقالية تفاديا لحدوث الازمات والفراغات الدستورية، وهي قواعد قانونية تحدد ما يمكن فعله، ومن هي الجهات الفاعلة التي لديها سلطة اقرارها. فعلى الرغم من أن الأحكام الانتقالية في الدساتير تقنية لكنها تبقى ذات اهمية بالغة في المراحل الحرجة للانتقال الدستوري، فتظهر كجزء أساسي من أي دستور جديد لتحدد شروط الانتقال. ويكون على مؤسسات الدولة في هذه المرحلة اثبات قدرتها على ضمان الاستقرار ومبدأ الامن القانوني.

1.2 مفهوم الأحكام الانتقالية

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

كانت مسألة إنشاء دستور جديد من الامور الحاسمة للانتقال إلى دولة القانون، حيث تشكل الأحكام الانتقالية ضرورة آلية لتشجيع "الملكية الوطنية"، ودعم العمليات الشاملة والتشاركية والشفافة. ذلك أنه عند كتابة دستور جديد يعلم واضعوه أن الاحكام الجديدة لا يمكن أن تُطبق بمجرد تبنيها، فيتم وضع احكاما انتقالية تُعَرَف بأنها "مجموع الاحكام المؤقتة لضمان المرور الآمن وفي أفضل الظروف من إطار دستوري لآخر، ومن نظام قانوني إلى آخر جديد[...] وتوضع لإدارة مرحلة معينة لتجاوز الشغور الدستوري" (IDEA, International, 2014)غير أن الكثير من الدارسين يخلط بين الاحكام الدستورية الانتقالية وأحكام أخرى مشابهة لها ومنها:

– الوثيقة الدستورية: وتُصْدَرُ الوثائق الدستورية المؤقتة لتنظيم أوضاع الدولة خلال مراحل استثنائية غير تقليدية تشهدها البلاد: كفترة انتقالية تعقب ثورة، أو انقلاب، أو انتقال سياسي، أو حرب، [...] وغيرها، وتستمر تلك الوثيقة المؤقتة إلى وضع دستور جديد، وقد تتضمن تحديدا للمدة الزمنية التي تسري فيها أحكامها. وتشير الدراسات أن العديد من الدول اعتمدت خيار الوثائق الدستورية المؤقتة لاعتبارات عديدة وجوهرية، بعد حرب مثلا، أو ثورة أو بعد صراع، وذلك لمعالجة القضايا الملحة في البلاد، وتسهيل عملية اعتماد دستور دائم، وتوفير البيئة المناسبة لتطبيقه وضمان متطلبات عمل مؤسسات الدولة. وقد دامت بعض الوثائق الدستورية فترات طويلة كما حدث مع دستور الإمارات العربية المتحدة المؤقت لسنة 1971؛ ودام 35 سنة حتى تقرر في 1996 الغاء كلمة مؤقت ليظل نافذا. في حين لم يدم دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة لسنة 1946 أكثر من إثنتي عشرة سنة (الأجندة الوطنية لمستقبل سوريا، 2019). والملاحظ هنا أن الوثائق الدستورية المؤقتة تأخذ تسميات متعددة مثل "دستور موقت، دستور انتقالي اعلان دستوري، قانون أساسي[...]"؛ فمثلا ليتونيا وضعت سنة 1990 "القانون الأساسي المؤقت"، واطلقت اثيوبيا سنة 1991 على الوثيقة اسم "ميثاق أثيوبيا للفترة الانتقالية"، واستخدمت جنوب افريقيا عام 1994 مصطلح "الدستور المؤقت"، وغيرها. (Perlo, 2015)

– الاحكام الحافظة أو ذات الطبيعة الحافظة "Savings nature": وهي أحكام تعمل للحفاظ –سواء بصفة كلية أو جزئية– على قاعدة قانونية حالية لتظل سارية المفعول، أو على حق أو امتياز أو التزام، أو مسؤولية قائمة يتم الغاءها بسبب تشريع جديد. ومن الامثلة على ذلك تلك الاحكام التي تتضمن الحفاظ على المسؤولية بدفع غرامة أو مبلغ

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

والحفاظ على الإجراءات القانونية الحالية بالرجوع إلى القانون الموجود مسبقًا، أو الحفاظ على حق مستحق على الرغم من إلغاء هذه الحقوق في المستقبل (DP4, 2017).

2.2 وظيفة الأحكام الانتقالية وخصائصها

ترتبط وظيفة الاحكام الانتقالية شأنها شأن كل القواعد الدستورية بالفترة الزمنية والمكانية التي تُسن فيها، وتُساهم في ضمان استمرارية الدولة وعدم الوقوع في الفراغ الذي يتسبب في حالة اللاَقانون أو انتفاء القانون. وبما انها تُفسر في اطار علاقتها بعامل الوقت، وجب ادماجها بحكمة وإلاَ أُبطلت، لأن الاحكام المؤقتة غير مقبولة في الانظمة القانونية، وقد تساعد على تنفيذ النوايا السيئة للحكام وعدم رغبتهم وقدرتهم في تنفيذ الدستور الجديد. ومن أهم الوظائف التي تقوم بها الاحكام الانتقالية نجد: (Boshab, 2007).

– تنفيذ الاحكام الدستورية الانتقالية لضمان استمرارية الدولة: عندما يدخل دستور جديد حيز النفاذ من غير الممكن الغاء الدستور القديم بأحكامه، فبعض الاحكام القديمة تبقى سارية المفعول إلى غاية التطبيق الكلي للجديدة، لأن وظيفة الاحكام الانتقالية في هذه المرحلة هو تلقي الصدمات على الدستور القديم، وضمان عدم التصادم بين القانونين حتى لا يتعرض المواطن للحيرة، وتعزيز ثقته في مؤسسات الدولة لتجنب النزاعات.

– حل النزاعات بين الأحكام: تطرق المشرعون إلى عدة طرق لحل النزاعات القانونية في حال تصادم قانونين بنفس الهدف وعادة ما تكون الافضلية للأحكام الجديدة، غير أنه في الأمور المالية ينتصر الأسوأ دائما، لهذا توضع الاحكام الانتقالية لتجنيب القاضي والمؤسسة الوقوع في حالة الفراغ. كما أن المجتمع يتطور، وعلى القوانين أن تُسجل الافكار الجديدة وتوجهها لتجنب الفوارق بين القوانين، واللاَتوازن بين القانون والعلاقات الاجتماعية، وهو ما يبرر التغيرات المستمرة في القانون عبر الزمن.

– تأجيل تأثير الاحكام الجديدة: قد تؤدي الاحكام الجديدة إلى الغاء اجهزة ووضع أخرى جديدة، وهنا يتجلى دور الاحكام الانتقالية في الابقاء على وظيفة الهيئات السابقة التي تظل قائمة لوقت مناسب لتجنب الفراغ والفوضى، وفي نفس الوقت منح الوقت للهياكل الجديدة للتموضع.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

وتتميز الاحكام الانتقالية إلى جانب كونها فعالة ومطمئنة بـــــــ (Cartier, 2007, pp. 516,519):

- أنها مؤقتة، وذلك للتعامل مع حالة الانتقال التي تمتد من تاريخ إصدار النص القانوني الجديد إلى إنشاء مؤسسات جديدة بسلطات دستورية، ثم تفقد أثرها بمجرد انتهاء تاريخها. أما الاحكام النهائية فهي دائمة وتقدم معلومات تقنية حول مضمون الدستور، وطريقة توزيعه، ونشره، ثم تأويله.
- الدقة: وهي أن تكون النصوص واضحة للمواطنين وحتى بالنسبة للجهاز المخول له تنفيذها بما يتناسب والوقت الذي يجب أن تأخذه لسريان مفعولها.
- الوقت المناسب: يجب أن تتضمن الاحكام الانتقالية الفترة الزمنية التي يتم اعتمادها، مما يسهل عملية سريان القانون الجديد، لأن عدم اختيار الوقت المناسب قد يجعلها دائمة ونهائية مع وجود الفراغ الدستوري.
- الواقعية: وترتبط بإمكانية تطبيقها، وذلك من خلال حجم العمل الممنوح للهيئات البديلة التي تمارس مهامها بصفة مؤقتة، وكذلك الوسائل المقدمة من قبل الحاكمين للارتقاء بالإصلاحات إلى مستوى الفعالية مع ضرورة التأكد من زوالها كدليل على حسن النية.

3. مبدأ الأمن القانوني: تعريفه وعناصره

يعتبر مبدأ الأمن القانوني من الشروط الأساسية لإرساء دولة القانون، وإقرار الديموقراطية وبناء مجتمع الأمن، فالأمن من الأمان والطمأنينة وإنعدام الخوف من زوال الاستقرار. ورغم أن الأمن لم يكن ذا صلة بالقانون، فإن كثرة الأزمات وحدوث الفراغات القانونية التي تخل بالنظام العام؛ جعل من عملية تصميم الدساتير ووضعها من المسائل التي قد تتسبب في إحداث اللاتوازن على مستوى مؤسسات الدولة. الامر الذي يؤدي إلى اللاأمن القانوني، ذلك أن القانون هو الذي ينظم العلاقات في المجتمع وداخل مؤسسات الدولة. فما هو مضمون مبدأ الأمن القانوني، وما هي عناصر توفره؟

1.3 مضمون مبدأ الأمن القانوني ومفهومه:

عرف الاستاذ عبد المجيد غميجة مبدأ الامن القانوني "كنظام للحماية يهدف الى تأمين ودون مفاجآت حسن تنفيذ الالتزامان والحد من عدم الوثوق في تطبيق القانون" (عبد المجيد غمجية، 2008، صفحة 7). وعرفه مجلس الدولة الفرنسي من مبدأ "قدرة المواطنين" على تحديد ما هو مسموح وما هو محظور بموجب القانون المعمول به، ولتحقيق هذا

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

يجب أن تكون المعايير الموضوعة واضحة ومفهومة، ولا تخضع – بمرور الوقت– لتغيرات متكررة لا يمكن التنبؤ بها" (La Documentation française, 2006, p. 281).

عرفه "لويس بارجل" من جهته على اساس "ما يفهم من المبدأ الذي يقوم على اجتناب سرعة تغيير الأحكام التي قد تؤدي إلى مفاجأة المخاطَبين بالقاعدة القانونية، وإرباكهم بخصوص ما أبرموه من عقود وما أنجزوه من تصرفات قانونية، خاصة إذا كان هذا التغيير يتجاوز حدود توقعاتهم [...] وهو "الوثوق في مصداقية قانون يسهل الوصول إليه وفهمه ليسمح للأشخاص بالتنبؤ بشكل معقول بالنتائج القانونية لأفعالهم وسلوكهم، والتي تحترم التوقعات المشروعة التي تم إنشاؤها. (Bergel, 2008, p. 273).

مما سبق يتضح أن هذه التعاريف ركزت على الضرورات الكلاسيكية الثلاثة الاساسية التي يجب أن يفي بها مبدأ الأمن القانوني:

– إمكانية الوصول المادي والفكري للقانون الذي يجب أن يكون واضحا؛

– استقرار الحقوق والمواقف الفردية؛

– إمكانية التنبؤ؛ فالامن القانوني هو ضرورة عملية لتطوير العلاقات المجتمعية، واشاعة الثقة والطمانينة بين اطراف العلاقات القانونية الخاصة والعامة. لذلك، بذلت العديد من الدول جهودا معتبرة لتحسين نوعية تشريعاتها؛ ففي كندا مثلا تم إجراء اصلاحات جذرية في أساليب عمل الحكومة منذ 1995، عبر تنفيذ برنامج تحديث نشاط الدعم وتقييم كل من التكاليف والفوائد لجميع تدخلاتها كشرط أساسي لأي تطور تشريعي جديد. (Bergel, 2008, p. 276)

2.3 عناصر الامن القانوني:

قبل البحث في مختلف عناصر مبدأ الأمن القانوني وجب التذكير بأن أول مرة ظهر فيها مصطلح الأمن القانوني كانت في ألمانيا سنة 1961 حينما اكدت المحكمة الفدرالية دستورية المبدأ، وقررت "أن المبدأ بالنسبة للمواطن يتجلى قبل كل شيئ في حماية الثقة". ومنذ ذلك التاريخ اصبحت هناك علاقة قوية بين "الثقة العامة" و"الامن القانوني" (DEFFAINS & KESSEDJIAN, 2015). ورغم أن فكرة الامن القانوني لم تكتسب في البداية صفة المبدأ في التشريعات الوطنية، إلاّ أنه سرعان ما تبنتها العديد من الدول، واعتمدتها محكمة المجموعة الأوروبية في قرارها الصادر بتاريخ 22 أيار/مارس 1961 قبل أن تؤكد عليها كمبدأ رئيسي في القانون الأساسي للإتحاد الأوروبي، ثم تلتها

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

المحكمة الأوروبية لحقوق الانسان سنة 1979، معتبرة ان الأمن القانوني من المبادئ الأساسية التي يجب ان تتوفر في القانون الأوروبي، رغم أن قانون المجموعة الاوروبية والاتفاقية الاوروبية لحقوق الانسان انذاك لم يرد فيهما ما يفيد التنصيص على ذلك. (De salvia, 2001, p. 2001)

وبالنظر إلى توسع استخدام المبدأ، وجب توفره على عناصر مؤسسة نذكر منها ما يلي: (Dominique&Autres, 2003, pp. 93,95)

– مبدأ عدم رجعية القاعدة القانونية: ويعني عدم قابلية القاعدة القانونية للتطبيق على أحداث وقعت في الماضي ويقتصر تطبيقها على كل ما يحدث في الحاضر من يوم نفاذها. ويعتبر القانونيون أن تحقيق المبدأ من شأنه تعزيز مقومات دولة القانون وتحقيق مبادئ العدل والمساواة. غير أن متطلبات حماية الصالح العام وإقرار الأمن الاقتصادي أجازت بعض الاستثناءات؛ اين يمكن ان تطبق القاعدة القانونية بأثر رجعي دون المساس بالقوانين الجنائية والقوانين الضريبية. (GAUTIER, 2004, p. 1108)

– وضوح القواعد القانونية وعدم تناقضها: من الضروري أن تكون القاعدة القانونية واضحة وسهلة الفهم والاستيعاب من قبل المخاطبين، كي يتسنى للمتعاملين بها عدم الوقوع في الاخطاء القانونية والتأويل الخاطئ.

– أن تكون القواعد معيارية: أي عدم جواز انتهاك أو التعدي على حق من الحقوق كونها مقدسة، سيما تلك المرتبطة بالحقوق والحريات الاساسية المنصوص عليها في الدستور: دين الدولة الجنسية[...]. وتتجسد معيارية المبدأ في تكريسه من قبل عديد الدول –كما ذكرت سابقا– رغم عدم الاعتراف الصريح به في النصوص القانونية لها.

– قابلية القاعدة القانونية للتوقع والتنبؤ من قبل المواطن كونها واضحة وشفافة وتستند إلى مبدأ الثقة المشروعة، وعدم مباغتة الدولة للمواطنين بما تعلنه من قوانين وقرارات ولوائح تنظيمية تُخالف القدرة على التنبؤ.

توفُر مبدأ الأمن القانوني على هذه العناصر لا يجعله ذا قيمة، ما لم يستمد قوته من قوة مرجعه؛ وهو الدستور كاسمى مصدر في النظام القانوني. فالهدف منه هو ضمان اصدار تشريعات متطابقة مع الدستور بما يضمن حماية الحقوق والحريات من الآثار السلبية والثانوية التي قد تنتج عن اصدار قوانين أو مراسيم تتسم بالتضخم أو التعقيد وعدم التجانس أو التكامل نتيجة للتعديلات المتكررة لها ،كما هو الحال بالنسبة لقوانين المالية أو القوانين الإجرائية مما يؤدي إلى فقدان الثقة المشروعة في الدولة وقوانينها. (غميجة، 2008، صفحة 17)

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

4.الاحكام الانتقالية وإقرار مبدأ الأمن القانوني

تمر الدساتير باختلاف أنواعها سواء كانت عادية أو استثنائية بمراحل قانونية تستدعيها الهيئات التشريعية لضمان إصدار نصوص قانونية محكمة لخدمة المواطنين والمؤسسات؛ وهي القوانين التي يُفترض فيها الفعالية والشفافية والدقة بما يسهم في تجنب الوقوع في الفراغات القانونية وترسيخ مبدأ الأمن القانوني الذي يتأسس على ضرورة الوصول للنصوص القانونية وتسهيل فهمها للمواطن، ويُعْتَبَر نشر القانون الوسيلة الأمثل لتحقيق هذه الغاية. (Piazzon, 2010, p. 18) .

ويرى "فيليب مالوري" أن القانون في أزمة أبدية، ومن الضروري السعي الدائم ولإصلاحه أو إلغاءه أو تعديله وتكييفه مع العادات المتحولة، (Malaurie, 2009, pp. 131-137) ومع الوضعيات الاستثنائية، كما هو الحال عند الغاء قانون وتعويضه بآخر. وتختلف العلاقة بين الاحكام القانونية والأمن القانوني من خلال استقرار القاعدة القانونية موضوعيا ودرجة فاعليتها من جانب، وإستقرار الحقوق الذاتية والحالات الفردية التي ترتبط بمسألة اليقين القانوني وترسيخا للفعالية من جانب آخر. وبالعودة إلى ميزات الاحكام الانتقالية وعلاقتها بضمان مبدأ الامن القانوني، يمكن نتساءل عن إمكانية تحقق ذلك بالنظر إلى أهم خاصية للمبدأ وهي التنبؤ كفكرة جوهرية له؛ ذلك أن الاحكام الانتقالية مؤقتة، مما يُصَعِبُ مسألة التنبؤ بها نظرا لظروف سريانها التي قد تكون غير مستقرة، وهي في العادة استثنائية ومؤقتة، مما يخل بشرط التنبؤ سواء بالنسبة للقانون الموضوعي أو الحقوق الذاتية والحالات الفردية (Piazzon, 2010, p. 62)

1.4 الاحكام الانتقالية في الدستور الجزائري

كان دستور 1963 أول دستور للجزائر المستقلة، وقد كان متماشيا ونظرة "حزب جبهة التحرير الوطني"، الحزب الحاكم في تلك الفترة، حيث كان سياسيا بامتياز و لم يول أهمية لضمان الحقوق والحريات الفردية أو الجماعية، وفصول عامة ومواد فضفاضة أكدت في أغلبها على التزامها بمصالح الثورة الاشتراكية. ورغم قصر ذلك الدستور إلاّ أنه خصص أربع مواد للأحكام الانتقالية، للتأكيد على ضرورة احترام المبادئ الأساسية لجزائر مستقلة.

ثاني دستور للدولة كان في 1976، وجاء بعد إنقلاب 19 حزيران/ يونيو1965، اين تم إلغاء دستور 1963 واعتمد الميثاق الجديد بالاستفتاء في27 جوان 1976، وضم ديباجة و199 مادة خالية من الأحكام الإنتقالية. غير أن المادة 198 منه والواردة في الباب الاخير تحت مسمى أحكام مختلفة، نصت على عدم المساس بسريان مفعول الدستور

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X

المجلد: 36	العدد: 02	السنة: 2022	الصفحة: 350–367	تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36	N° : 02	Year :2022	pages : 350-367	Date of Publication :13-10-2022

DOI : 10.37138/1425-036-002-019

بسلطات الهيئات القائمة ما دامت المؤسسات المماثلة لها لم تُنصب بعد، وفي ذلك تأمين للعمل القانوني من الخروقات. (الجريدة الرسمية، 1976، صفحة 1396). في سنة 1989 تم اعتماد دستور الجزائر الجديد عن طريق الاستفتاء في 23 فيفري 1989، وذلك بعد أحداث الخامس أكتوبر 1988، وتم فيه الاعتراف بالنظام التعددي الحزبي الذي أنشأ تدريجياً عام 1988 مع بداية الإصلاح الدستوري في الثالث نوفمبر من نفس السنة. وكانت المرة لأولى التي يتناول فيها الدستور أحكاما إنتقالية تحدد دور الهيئات التشريعية في المرحلة الانتقالية (الجريدة الرسمية، 1989)، غير أنها لم تكن دقيقة و لم تتحدث عن ضمان الحقوق والحريات إلاَ في المادة 178 التي تناولت القيم المعيارية للدولة (الجريدة الرسمية، 1996)، بما يحقق الأمن القانوني الذي لم تكن أية إشارة صريحة إليه.

بعد فوز "ليامين زروال" بالانتخابات الرئاسية للسادس عشر نوفمبر 1995، تبنت الجزائر دستورا جديدا في 28 نوفمبر 1996، نتيجة للظروف الاستثنائية التي عاشتها في تسعينيات القرن الماضي، وأحداث أخرى متسارعة أعقبت اعتماد التعددية الحزبية بموجب دستور 1989. الوضع الذي أدى إلى انسداد سياسي بفعل استقالة الرئيس السابق "الشاذلي بن جديد" وتعطيل المسار الانتخابي وما ترتب عنه من أعمال هددت الأمن العام والاستقرار السياسي والمؤسساتي للبلاد. فأُنْشِأَت مؤسسات انتقالية كالمجلس الأعلى للدولة، وأُقْتُرِحَت تعديلات جوهرية على دستور 1989 لسد الثغرات التي تضمنها، وتم اعتماد دستور1996 الذي تضمن أحكاما انتقالية (الجريدة الرسمية، 1996). ورغم الاقتضاب في نصوص هذه ألأحكام إلاَ أنها تضمنت اشارة غير مباشرة إلى مبدأ الأمن القانوني، وعمد المشرع إلى ضبط وظيفة السلطة التشريعية وكذا وظيفة رئيس الدولة في التشريع بأوامر في المسائل العضوية، مع استمرار مهام المؤسسات القديمة إلى حين تنصيب المؤسسات الجديدة. هذه الاجراءات كانت ضرورية لضمان الحقوق والواجبات الفردية والجماعية، وإقرار الثقة المشروعة بين المواطن والسلطة وتجنب الفراغات القانونية التي تسبب اللاَأمن القانوني والاخلال بدولة القانون التي أرادتها الجزائر في تلك الفترة.

لم يكن دستور مارس 2016 إلاَ مبادرة شخصية من الرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" لتعديل الدستور دون عرضه على الاستفتاء الشعبي طبقا لأحكام المادة 176 من دستور 1996؛ والتي تعطي لرئيس الجمهورية الحق في تعديل الدستور دون عرضه على الاستفتاء الشعبي بناءً على إحرازه 4/3 أصوات أعضاء غرفتي البرلمان. (الجريدة الرسمية،

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

1976) حيث أنه وبعد التصويت عليه بالأغلبية صدر القانون 16ـــ 01 في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 14 لـــ 6 مارس 2016.

وتضمن الدستور المعدل ستة أحكام انتقالية (المادة 213 إلى المادة 218) أكدت على أهمية سريان مفعول القوانين العادية التي حولها هذا الدستور إلى قوانين عضوية، إلى أن تُعدل أو تُستبدل وفق الاجراءات الدستورية (المادة 213). كما تضمنت المادة 215 تأجيل العمل بآلية الدفع بعدم دستورية القوانين أمام الجهات القضائية إلى غاية مرور ثلاثة سنوات من بداية سريان أحكام الدستور. (الجريدة الرسمية عدد14، 2016)

مع ذلك أعيب على دستور 2016 إهماله الحكم الانتقالي الخاص بالبرلمان الذي كان محلا لتعديلات عميقة، مما أخر نشره وتسبب في حرج دستوري، وهو ما تجسد بعد ثلاث سنوات من خلال تأكد غياب مبدأ الامن القانوني عموما بعد خروج الآلاف من المحتجين ضد ترشح الرئيس السابق "بوتفليقة" لعهدة خامسة.

2.4 الدساتير المغربية والأحكام الانتقالية:

يعتبر الدستور في المملكة المغربية القانون الأسمى والسند الذي تنبثق عنه باقي القوانين، وقد تطور الدستور فيها على مدار مائة سنة؛ حيث كان أول دستور متكامل في تاريخ البلاد في 1908 بعد أن تقدم الكاتب والسياسي المغربي الحاج علي زنيبر للحاج عبد الله بن سعيد بأول دستور للدولة المغربية الحديثة، بهدف تحسين الوضع السياسي المغربي وإجلاء المحاولات الأجنبية للاستحواذ على البلاد. وحمل مشروع الدستور عنوان:" حفظ الاستقلال ورفض سيطرة الاحتلال". (حمراوي، 2012)

بعد الاستقلال تبنت المملكة المغربية دستور 1962، وتضمنا الفصلان 109 و110 أحكاما انتقالية حددت المدة الزمنية لإنشاء البرلمان، وكان ذلك خطوة لتحقيق مبدأ الامن القانوني. ثم كان دستور31 جويلية 1970 الذي لم يضم إلاً الفصل 101 كحكم انتقالي جامد خصص لدور الملك في اتخاذ الإجراءات التشريعية والتنظيمية اللازمة لإقامة المؤسسات الدستورية وسير السلطة العمومية وتدبير شؤون الدولة.

تضمن دستور العاشر من مارس 1972 بعض التعديلات، وخصص الفصلين 102 و103 كأحكام خاصة و لم يذكر كلمة إنتقالية مع أنها تناولت نفس ما جاء في المادة 109 من دستور 1970. أما دستور الفاتح من أكتوبر 1996 فقد كان مراجعة لما جاء في دستوري 1972 و1992، وتناول كذلك ما إصطُلح عليه بالأحكام الخاصة التي

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

كانت في فصلين: الفصل السابع بعد المائة وأقر احتفاظ مجلس النواب بصلاحياته في إقرار القوانين اللازمة لتنصيب مجلسي البرلمان الجديد دون الإخلال بالأحكام المنصوص عليها في الفصل 27 منه. أما الفصل الثامن بعد المائة فجاء فيه: "إلى أن يتم تنصيب المجلس الدستوري، حسب تركيبته المنصوص عليها في هذا الدستور، يُمارس المجلس الدستوري الحاليي الاختصاصات المسندة إليه بأحكام الدستور والقوانين التنظيمية". (مجلس النواب المغربي)

كان دستور 2011 هو آخر وثيقة دستورية للمملكة المغربية، حيث تأكد من خلال خطاب العاهل المغربي في التاسع من مارس 2011 مدى احتكار المؤسسة الملكية للمبادرة الدستورية. ومع تحديد تاريخ إعلان المراجعة الدستورية، تم وضع الثوابت التي ينبغي أن يلتزم بها النص الدستوري، والتأكيد على المرتكزات التي يجب أن تقوم عليها المراجعة، ونشر مشروع الدستور وتاريخ انطلاق الحملة الاستفتائية بشأنه (باسك منار، 2014). وتشير دراسة مواد الدستور إلى دقة الملك في الاسراع بعملية الإصلاح وتمكين تخصص كل إدارة بما يليق بها وتكوين حكومة قادرة على دفع الطوارئ وجلب المنافع ووقاية وردع كل من يريده بسوء.كما لم يخلو الدستور من الأحكام الانتقالية التي تضمنها الباب الرابع عشر، وفيها خمس فصول حددت وظيفة كل الهيئات التشريعية والدستورية مع التأكيد على مواصلة مهامها في إقرار القوانين في الحالات الاستثنائية لتجنب الوقوع في الفراغ الدستور الذي قد يهدد الأمن القانوني للدولة.

إذن، وبالرجوع إلى النظام القانوني والدستوري المغربي، نجد أنه لا يشير إلى مبدأ الأمن القانوني صراحة، وإن شمل بعض المفاهيم الدالة على الحماية وعدم رجعية القوانين كشكل من أشكال الحماية القانونية. كما عبرت الاحكام الانتقالية والتي وُصفت بالخاصة على أهمية معيارية القانون واستقراره وتوفير الآليات السياسية والقانونية لضمان رسم الحدود الصحيحة للعلاقة بين السلطة والمواطنين من جهة، وإصدار قوانين تنسجم والمتغيرات الوطنية والاقليمية والدولية من جهة أخرى. (اللمتوني، عبد الرحمان، 2014، صفحة 5)

3.4 الأحكام الانتقالية في الدساتير التونسية

ككل التشريعات العربية مرً التشريع التونسيي بعدة مراحل، كان أولها الميثاق الأساسي لعام 1857، تبعه دستور عام 1861، الذي لم يتم استبداله –إلاً بعد رحيل الإداريين الفرنسيين عام 1956– بدستور سنة1959 (البوبكري، 2013)؛ وهو النص المؤسس للجمهورية التونسية الأولى، وكان قد صدر بمقتضى القانون 57 في جوان 1959 باللغة العربية بعد امضاء الرئيس الراحل "الحبيب بورقيبة" عليه، وتضمن 78 مادة لم تتناول أحكاما إنتقالية،

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

ولا أية اشارة لمبدأ الأمن القانوني في المرحلة الانتقالية التي كانت جد حساسة. ومع ذلك اعتبر العديد من المحللين أنه خطوة ايجابية لبناء دولة عصرية ذات مؤسسات قوية، وإطار لتحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، خاصة وأنه عرف ستة عشر تعديلا.

لم تعرف تونس بعد ذلك غير تعديلات دستورية بداية من 1965، وفي مارس 2011 تم تعليق العمل به وتعويضه بقانون التنظيم المؤقت للسلطة العمومية بسبب الثورة. وفي السادس والعشرين من جانفي 2014 دخل دستور الثورة ودستور الجمهورية التونسية الثانية مجال التنفيذ بتوطئة و149 فصل؛ شملا الفصلان 148، و149 (الجمهورية التونسية، 2014) الاحكام الانتقالية التي تمثلت في عشر نقاط لتنظيم المرور السليم للقوانين الجديدة في مرحلة ما بعد الثورة. ونظرا للظروف الحرجة التي عرفتها البلاد؛ فقد كانت هذه الاحكام مفصلة بالطريقة التي تسهل عملية الانتقال ووضعت أجندة زمنية لسريان الاحكام حسب الأهمية والتراتيبية، وكذا بداية عمل مؤسسات الدولة وعلى رأسها الحكومة مع تحديد تاريخ اجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، وفي ذلك تجسيد لمبدأ الأمن القانوني الذي لم يتطرق له الدستور إلاً رمزا وإشارة.

هذا فيما يتعلق بالجزائر وتونس والمملكة المغربية، أما في ليبيا التي أقامت نظامها الجمهوري على الكتاب الاخضر للرئيس السابق "معمر القذافي"، والذي حل لأكثر من ثلاثة عقود مكان الدستور، فلم تكن هناك اية محاولات للتجديد. واليوم وفي خضم الأزمة السياسية والانفلات الأمني السائد، وبالموازاة مع مفاوضات السلام التي تم اطلاقها بوساطة الامم المتحدة، تبذل لجنة صياغة الدستور التي كانت قد اِنتُخِبت بصفة مباشرة في فيفري 2014 محاولات لوضع الدستور. وكانت اللجنة قد أصدرت مسودة أولى في أكتوبر 2015، غير أن عدم التوصل لحل الأزمة حال دون اكمال الدستور الذي يجب أن يتضمن أحكاما انتقالية لتوضيح العلاقة بين الدستور وإطار الحكم عموما في ليبيا.

5.خاتمة

بعد التطرق لبعض الأمثلة عن الأحكام الانتقالية في دول المغرب الكبير، ومن خلال ادراج المفاهيم المختلفة للحكم الانتقالي: وظيفته وخصائصه بالنظر إلى علاقته بالأمن القانوني، وجب التأكيد على:

– أن مبدأ الأمن القانوني لن يتحقق دون وجود انسجام بين متطلبات المواطن وحقوقه وبين السلطة كصانع لعناصر الأمن في أبعاده المختلفة، وكاطار لترتيب مظاهر التفاعل في كل المستويات، بدءً بعملية صياغة الدساتير كنتيجة للتعاقد

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

بين الطرفين وصولا إلى كيفية تطبيق تلك الدساتير سيما في المراحل الانتقالية. وهي المراحل التي تتطلب اجراءات خاصة، وأحكاما تنظيمية وإن كانت انتقالية لكنها حلقة الوصل بين ما كان وما سيكون من أوضاع على المواطن تفهمها والتكيف معها.

– تُلزم أهمية الأحكام الانتقالية المشرع أن يجعلها واضحة وشفافة، وتبين بالتفصيل ما هي التدابير المؤقتة المتخذة لتسهيل التحول بين النظم الدستورية، بما يتيح القدرة على التنبؤ بمخرجاتها ونتائجها.

– الاحكام الانتقالية هي أحكاما مؤقتة تتناول المسائل الاجرائية، وكثيرا ما يتم التغاضي عن العمل بها في مرحلة التحول من قانون إلى آخر، مما يتسبب في الوقوع في الاخطاء القانونية والتضخم الدستوري مع التفسيرات المتعددة للأحكام عامة والانتقالية منها بصفة خاصة، الامر الذي يعيق عملية الانتقال الديموقراطي السلس الذي يُحدد نسق التطبيق السليم للدستور وإرساء قواعد دولة القانون.

– ترتبط قوة القاعدة القانونية وقيمتها بدرجة استقرارها ومدى ترسيخها وضمانها للحقوق والحريات، وزيادة ثقة الفرد في النظام القانوني الذي يطمئن له ويكون آمنا فيه، فقد أصبح مبدأ الأمن القانوني من ضروريات وأسس دولة القانون. وعلى الرغم من أن فكرة الأمن القانوني لا قيمة دستورية لها، إلاَ انها تشمل صورا متعددة لمبادئ معيارية ذات قيمة دستورية.

– تساهم الاحكام الانتقالية وإن كانت صغيرة في تحديد هيكل النظام القانوني، وإزالة الغموض عن السلطة، وإضفاء الطابع الرسمي على الإنتاج المعياري وتنظيم العلاقات بين مؤسسات الدولة والمواطنين خلال الفترة التي تسبق دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ.

– تمثل الأحكام الانتقالية أداة ثمينة لتكييف استجابة المواطن لجميع المشاكل القانونية والعملية التي قد تنشأ بعد اعتماد دستور جديد، وتمنح الهيئات المسؤولة عن تنفيذ الدستور إطارًا مناسبًا للتكيف خلال فترة معينة مع جميع النصوص اللازمة لتنفيذ مواد القانون، والتحقق من تحديد المواعيد النهائية الدقيقة.

– تساعد الأحكام الانتقالية على تسوية النزاعات التي قد ينشأ مع النص الدستوري القديم والهيئات القانونية السابقة والتفويضات ومناصب المسؤولية العليا داخل الدولة، وبين الهياكل والنصوص الجديدة.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

في الأخير يمكن القول أنه ومع أهمية الأحكام الانتقالية في ترسيخ مبدأ الأمن القانوني إلاَ أنها قد تتحول إلى أداة للتسلط وإمتهان الفساد لتحقيق المصالح الضيقة في يد بعض من هم ضد دولة القانون ، والقضاء على روح القانون في التكيف مع المستجدات ومتطلبات المواطن، سيما في الدول التي تعاني من الأزمات السياسية والتي قد يتسبب غياب المبدأ فيها إلى استفحال الأزمة والوقوع في مخاطر الفراغ الدستوري.

6. المراجع

العربية

– الدوريات

– اللمتوني، عبد الرحمان.(2014). "الاجتهاد القضائي والأمن القانوني". مجلة الملحق القضائي. العدد 46.

– الأمم المتحدة.(2020) "الحوكمة والتحول الديمقراطي وبناء المؤسسات"، بدائل دستورية لسوريا". الاجندة الوطنية لمستقبل سوريا:https://nafsprogramme.info

– المنتدى الدولي، تقرير حول التجارب الدولية والدروس المستفادة والطريق قدماً، 5-6 ج، 2014، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ص.21.

– باسك منار، محمد.(2014) "دستور سنة 2011 في المغرب: أي سياق؟ لأي مضمون". سلسلة دراسات. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة

– غميجة، عبد المجيد.(2008). "مبدأ الامن القانوني و ضرورة الامن القضائي". مجلة الملحق القضائي. العدد 42.

– الوثائق الرسمية

– الجمهورية الجزائرية. دستور 1976. الجريدة الرسمية. عدد 94. 1976/11/24.

– الجمهورية الجزائرية. دستور 1989، الجريدة الرسمية. عدد 9. 1989/03/01.

– الجمهورية الجزائرية. دستور 1996. الجريدة الرسمية. العدد 76. 1996/03/08.

– موقع مجلس النواب. دساتير المملكة المغربية. https://www.chambredesrepresentants.ma

– الجمهورية التونسية. دستور 2014. http://www.legislation.tn

– الجمهورية الجزائرية. دستور 2016. الجريدة الرسمية. عدد 14. 07 /2016/03.

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria
مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –
ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X
ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X
المجلد: 36 العدد: 02 السنة: 2022 الصفحة: 350–367 تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36 N° : 02 Year :2022 pages : 350-367 Date of Publication :13-10-2022
DOI : 10.37138/1425-036-002-019

Livres -
GAUTIER, Pierre Yves.(2004) Rétroactivité des lois et révision du loyer -
. commercial. Paris : Dalloz
PIAZZON, Thomas. (2010) La sécurité juridique. Paris : éditions -
.Defrénois. coll. Doctorat & Notariat

Revues -
Études et documents du Conseil d'État. (2006). "RAPPORT -
.D'ACTIVITÉ, Activité juridictionnelle". La Documentation française

BERGEL, Jean-Louis. (2008)"La sécurité juridique". Revue du notariat. -
.Vol .110, n°. 2, :https://id.erudit.org/iderudit/1045538ar

BOSHAB, Évariste. (2007)"Les dispositions constitutionnelles transitoires -
relatives à la Cour constitutionnelle de la République Démocratique du
Congo". Revue Fédéralisme Régionalisme.Vol.7. n° 1
.:https://popups.uliege.be

journal of Emir Abd El kader University of Islamic Sciences
Constantine- Algeria

مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية
– قسنطينة الجزائر –

ISSN:1112-4040 & EISSN: 2588-204X

ر ت م د: 1112–4040، ر ت م د إ: 2588–204X

المجلد: 36	العدد: 02	السنة: 2022	الصفحة: 350–367	تاريخ النشر: 13–10–2022
Volume : 36	N° : 02	Year :2022	pages : 350-367	Date of Publication :13-10-2022

DOI : 10.37138/1425-036-002-019

- CARTIER, Emmanuel.(2007) "les petites constitutions : contribution à l'analyse du droit constitutionnel transitoire". Revue française de droit constitutionnel. n°. 71 .:https://www.cairn.info/revue-francaise-de-droit-constitutionne

- De SALVIA, Michele.(2001) "La place de la notion de sécurité juridique dans la jurisprudence de la Cour européenne des droits de l'homme". Dossier : le principe de sécurité juridique. Cahiers du Conseil constitutionnel. n°.11. https://www.conseil-.constitutionnel.fr

- International IDEA.(2014) "Lier L'ancien et le nouvel ordre Constitutionnel : le rôle des dispositions transitoires dans les constitutions". NOTE D'INFORMATION. .n°.44 : www.democracy-reporting.org

- MALAURIE, Philippe. (2009)"L'intelligibilité des lois". Pouvoirs. n°.114 .:https://revue-pouvoirs.fr/L-intelligibilite-des-lois.html

- PERLO, Nicoletta. (2015)."Les constitutions provisoires, une catégorie normative atypique au cœur des transitions constitutionnelles en Méditerranée". Revue . Méditerranéenne de Droit Public. Vol III. : http://lm-dp.org

- SOULAS, Dominique J. M. de Russel & RAIMBAULT, Philippe. (2003)."Nature et racines du principe de sécurité juridique : une mise au point". Revue internationale de .droit comparé. n°.55-1